ويجوز ان تكون موضوعة شرعا للانشاء والحمد
مختص بالله كما افادته الجملة سواء جعلت لام التعريف
فيه للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر ام للجنس
كما عليه الزمخشري لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه
لغيره ام للعهد كما في قوله تعالى اذ هما في الغار كما نقله الشيخ
عز الدين ابن عبد السلام واجاز الواحدي على معنى ان
الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد به انبياءه واولياءه
مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره واولي الثلاثة
الجنس وكما يقال للام المتوسطة انها للجنس يقال انها للحقيقة
وللطبيعة وللماهية المطلقة وتحل بسط كونها للاستغراق
وللجنس وللعهد المطلوب اعلم ان

ضد الحمد الذم وضد الشكر الكفر والمدح الهجو والثناء
من الثنا بتقديم النون على الثاء على المشهور يقال
اثنى عليه اذا ذكره بخير واثنى اذا ذكره بسوء وقد
البسملة على الحمدلة عملا بالكتاب العزيز والاجماع ولما
الفوائد فمنها ان التفسير اظهار الشيء الواحد على وجوه
مختلفة والمعنى ما يكون مندرجا تحت اصل كلي والتشبيه
ما تعرض له المذكور قبله بطريق الاجمال والمنطوق ما دل
عليه اللفظ في محل النطق وهو نص ان افاد معنى لا يحتمل غيره
كزيد وظاهر ان احتمل مرجوحا لا شك والمنطوق ان توقف
فيه الصدق او الصحة على اضمار فدلالة اللفظ الدال على المقدر
على معنى المضمر المقصود دلالة اقتضاء كقوله صلى الله عليه وسلم
الى يوم الدين وقع عن امتي ثلاث الخطاء والنسيان وما
استكرهوا عليه وانما يتوافق على اضمار فاذن دل اللفظ

على ما لم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)

على ما لم يقصد له فدلالته على ذلك الذي قصد دلالة ايما
والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق فاذ وافق
حكمه المنطوق فموافقة والا فمخالفة والعام
لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر والخاص بخلافه فمنه العلم
كزيد والنكرة في سياق الاثبات كرجل وعشرة والمطلق
كاعتق ورقبة والمشترك كعين والمعرف العهدي والمتواطئ
اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي والمراد اللفظ
الواحد المتعدد المعنى والحقيقة لفظ مستعمل فيما
وضع له ابتداء والمجاز لفظ استعمل فيما وضع له ثانيا للعلاقة
والظاهر ما دل دلالة ظنية والمؤول لفظ محمول على محتمل
مرجوح والتاويل حمل ظاهر على محتمل مرجوح والنص
ما دل دلالة قطعية كاسماء العدد وقد يطلق النص
على ما يشمل الظاهر كما وحي المفهوم المعنى من كتاب او سنة
والمفسر ما استحبت دلالته وبين المبين سواء ورد عليه
البيان ام لا استغنى عنه والحكم المنع من شيء معين وهو قرين
ما قبله والمجمل عالم تتضح دلالته ومنه المتشابه والصريح
ما وضح اللفظ له واولى منه قولنا الحنفية ما ظهر المراد
منه ظهورا تاما بالاستعمال والكناية ما لزم مما وضع
اللفظ له قيل واولى منه افادة الملزوم بذكر لازمه
كما يعلم من علم البيان وغيره والايمان لغة التصديق
وشرعا التصديق بما جاء من عند الله وقيل هو التصديق
بالقلب والاقرار به وعلى الاصح قول الاقرار شرط لاجراء
الاحكام الدنيا وعلى الثاني جاءت منهم الملامة
ابو الفضيلي عبد الله ابن عبيد اذ قال وشرائطه خمسة